الاستثمار في مصر

ما بين الصناعات والأنشطة الاستخراجية والتصدير

الجزء الثاني: أهم قرارات 2018/2019

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

الاستثمار في مصر

ما بين الصناعات والأنشطة الاستخراجية والتصدير

الجزء الثاني: أهم قرارات 2018/2019

الاستثمار في مصر

ما بين الصناعات والأنشطة الاستخراجية والتصدير

الجزء الثاني: أهم قرارات 2018/2019

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

المقدمة

استكمالا لما قدمناه في النصف الأول للتقرير من نظرة رقمية ورسومية للاستثمارات وأنماطها في مصر خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، نقدم في هذا النصف الثاني من التقرير نظرة عامة على أهم التغيرات الهيكلية المصاحبة والخادمة لهذه الأنماط الاستثمارية. وبالتالي، يركز هذا التقرير أساسًا على أهم القوانين الجديدة والمبادرات التي أطلقتها الحكومة لتعزيز نهجها النيوليبرالي في مجال الاستثمارات خلال نفس العام.[1] بعبارة أخرى ، يهدف هذا الجزء من التقرير إلى تقديم الأدوات والهياكل الجديدة التي تدعم عملية تراكم رأس المال في مصر عبر الخطوط النيوليبرالية التي تحد بشكل صريح من فرص تحقيق تأثير تنموي حقيقي وملموس. وتأتي أهمية هذا التقرير في إطار محاولتنا لفهم تطور السياسات الاجتماعية-الاقتصادية في فترة ما قبل انتشار جائحة كوفيد-١٩. فبينما ركزت معظم الأدبيات البحثية خلال الفترة الماضية على دراسة تأثير الجائحة على الحياة اليومية للملايين، نحاول من خلال هذا التقرير رصد أهم التغيرات السابقة على الجائحة لنتبين الملامح الأساسية أو الرئيسية المتوقع حدوثها (أو استمرارها) في فترة ما بعد الجائحة.

ويهدف التقرير كذلك إلى تسليط الضوء على التداعيات السلبية للنهج النيوليبرالي (السياسات الاجتماعية-الاقتصادية) على غالبية الطبقة العاملة. فإذا تجاهلت الأجهزة الحكومية هذة الحقيقة، وتمسكت باستكمال هذا التحول مع ما تعانيه هذه الأغلبية بالفعل من انخفاض مستوي الدخل والإنفاق الاجتماعي ونقص فرص الوصول للسلع والخدمات الحيوية، فسيؤدي هذا لأن تصبح عملية فتح المجال أمام الاستثمار، وفقًا للخطوط النيوليبرالية، أمرًا بالغ الخطورة. ويلاقي المنظور النقدي لهذه السياسات تهميشًا تامًا في الخطاب الرسمي، لحساب الاحتفاء أرقام النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المتزايدة. وهذا في حين لا تعكس تلك الأرقام بالضرورة حقيقة التنمية الناتجة عن تلك السياسات. بل على العكس، تظهر ضعف النتائج التنموية للنهج الحكومي الحالي. لذا، سنحاول من خلال هذا التقرير تقديم شرحًا لتأثير التغيرات الهيكلية التي قامت بها الحكومة خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٩ على المدى البعيد، وإذا ما كانت قادرة في رؤيتنا على رفع مستوى وجودة معيشة المواطنين الكادحين أم غير ذلك.

وفيما يلي، يبدأ التقرير بالتعليق على قانون الاستثمار وتعديلاته، قبل مناقشة ملف تعديلات قانون قطاع الأعمال. ويتبع ذلك مناقشة عودة ملف الخصخصة للظهور عبر صور مختلفة، وإنشاء الصندوق السيادي، ثم مبادرة دعم الصناعة وإشكالياتها. ويتبع ذلك مناقشة للإجراءات الحكومية المتعلقة بتحقيق الشمول المالي، وتقنين التجارة الإلكترونية، و خريطة الاستثمار، قبل أن ننهي التقرير ببعض الاستنتاجات العامة.

[1] و تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير لن يغطي كل قرار يتعلق بمجال الاستثمار في مصر خلال الفترة المذكورة. بدلاً من ذلك ، سوف يركز على تلك القوانين والمبادرات التي نجدها أكثر أهمية.

قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ وتعديلاته في عام ٢٠١٩[2]

وكما ورد في الجزء الأول من التقرير، تمثل الاستثمارات الأجنبية إحدى الركائز الأساسية للتخطيط الاقتصادي للنظام الحالي. وبالتالي، يوجه اهتمامًا متزايدًا نحو "تطوير" مجال الاستثمار، بطريقة تجذب المستثمرين الأجانب، وتشجعهم على الاستثمار في مصر.[3] وفي هذا السياق، جاء قانون الاستثمار الجديد (رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧)، والذي صُدق عليه "لتطوير وتقليص" الحواجز التي تواجه الشركات العالمية التي تنوي الاستثمار في مصر.[4] وتجدر الإشارة إلى أن سن هذا القانون الجديد جاء داعمًا للخطاب الرسمي الهادف إلى توسيع النمو الاقتصادي والإنتاج المحلي والصادرات، مع تعزيز فرص العمل والميزة التنافسية لمصر داخل المنطقة.

وبالنظر لنمط الاستثمار الأجنبي السائد حاليًا في مصر، وتركزه في مجالات الاستخراج والطاقة والتطوير العقاري، يعد تحقيق هذه الأهداف المذكورة سابقًا أمرًا مشكوكًا فيه. ومع ذلك، فإن القانون الجديد لم يعالج مثل هذه المشكلة بشكل مباشر، وسار على خطى الإصدارات السابقة من القانون من خلال الحفاظ على ضمان الدولة لحماية الاستثمارات المحلية والدولية العاملة في مصر. وعلى وجه الخصوص ، وسع القانون الحماية للمستثمرين، خصوصًا الأجانب، ضد التأميم وكذلك الإجراءات التعسفية أو القرارات التمييزية.[5] وعلى نفس المنوال ، سمح قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ بحصول المستثمرين الأجانب على نفس المعاملة التي يحصل عليها المواطنون المصريون بموجب القانون المصري، وبمنحهم الإقامة طوال مدة مشروعاتهم.[6] والأهم، سماح القانون الجديد للمستثمرين الأجانب بحق تحويل أرباحهم إلى الخارج، وتوظيف موظفين أجانب بنسبة تصل إلى ١٠% من إجمالي عدد الموظفين، و بنسبة ٢٠% في شركات الاستثمار، مع احتفاظ هؤلاء الموظفين بالحق في تحويل أرباحهم (التعويض الذي يتلقونه) إلى الخارج.[7] وعلاوة على ذلك ، يتيح لهم القانون فرصة الحصول على معاملة تفضيلية بناءً على موافقة مجلس الوزراء.[8] وأخيرًا ، يحمي القانون الجديد المستثمرين الأجانب من إلغاء أوتعليق تراخيص مشاريعهم من قبل أي سلطة إدارية محلية دون إرسال التحذير المناسب إلى جانب الإجراءات القانونية الواجبة، والوقت الكافي لتصحيح أي مشاكل لدى المستثمر.[9]

---

[2] لنص القانون، انظر "قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧: اللائحة التنفيذية-قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧". وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٧، و "قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧". الجريدة الرسمية، ٤٣ (أ) أكتوبر ٢٠١٧. ٢-٩٠.

[3] شهدت الأعوام التالية لسنة ٢٠١١ ارتفاعً في عدد القضايا المرفوعة من الاستثمارين على الدولة المصرية. مما أثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأجنبية في مصر. انظر " ISDS in numbers: impacts of investment arbitration against African states". *TNI*, 2019.

[4] "Egypt's New Investment Law: Opening Egypt for Business". *American Chamber of Commerce in Egypt*, 2017. <https://www.amcham.org.eg/eginvlaw.asp>.

[5] المصدر السابق.

[6] بالإضافة إلى ذلك، أتاح القانون للمستثمرين فرصة الحصول على رخصة حكومية واحدة تشمل جميع المعاملات الخاصة ببدء مشاريعهم، بما فيها رخص التشغيل والبناء. كما أتاح القانون للمستثمرين فرصة التعامل مع جهة واحدة، عكس السابق، وهي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مما يسهل الحصول على الموافقات اللازمة. المصدر السابق.

[7] المصدر السابق.

[8] هذا يشمل إمكانية تخصيص أراض بعينها داخل المناطق الحرة، بعد موافقة رئيس الوزراء، لمشاريع زراعية وصناعية ولوجستية، أوحتى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفي حالة استخدامها من شركات تابعة للنشاطين الأخيرين، لن تخضع معدات تلك الشركات للضرائب أوالرسوم الجمركية. المصدر السابق.

[9] المصدر السابق.

وعلى مستوى الامتيازات المباشرة، منح القانون الجديد للشركات إعفاءً ضريبيًا وجمركيًا، إجمالي قدره ٢% على الآلات والمعدات المستوردة، فضلًا عن إعفائهم أيضا من الرهون العقارية واتفاقيات العقود ورسوم التسجيل على النظام الأساسي وضريبة الدمغة وتوثيق عقود الأراضي المتعلقة باستثمارهم.[10] كما نص القانون على منح امتيازات خاصة في صورة خصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للشركات العاملة في القطاعين ا وب علي خريطة الاستثمار، بحيث تحصل الشركات المستثمرة في القطاع ا علي خصم ٥٠% من تكاليف الاستثمار، و٣٠% من تكاليف الاستثمار في منطقة ب.[11] واخيرًا، اصبح بإمكان المستثمرين الحصول على امتيازات اضافية بموافقة مجلس الوزراء، عبر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، في صورة مرافق مدعمة أو تخصيص أراض للأنشطة الاستراتيجية مجانا وغيرها من الامتيازات.[12]

وفي سياق متصل، منح القانون حماية قانونية للمستثمرين لضمان حقوقهم، عبر إعطاء سلطة لمركز تحكيم ووساطة مستقل، لمتابعة النزاعات الناشئة بين المستثمرين وأجهزة الدولة، كما سيتم إنشاء لجنة وزارية لدراسة الشكاوى والخلافات بين المستثمرين وأجهزة الدولة.[13] كل هذه الحقوق والامتيازات تعطي الحرية الكاملة للمستثمرين في تسيير أعمالهم (وتعظيم أرباحهم) بسلاسة ودون ضغوط رقابية من الدولة، أوحتى مساءلة حقيقية عند فشلهم في تحقيق آثار تنموية ملموسة. والمثير أن كل هذا يأتي عكس الموقف "الإصلاحي" تجاه الشروط والقواعد الحاكمة لاتفاقيات الاستثمار الثنائية، الذي اتخذته الحكومة في ٢٠١٦ خلال اجتماعات منظمة الاونكتاد.[14] خلال هذه الاجتماعات أوضحت مصر نيتها القيام بالإصلاحات في شروط هذه الاتفاقيات نظرا لأن تطبيقها أظهر عدم توازن يصب في صالح المستثمرين الأجانب على حساب الدول المستضيفة استثماراتهم. ونتيجة ذلك، دعت مصر للقيام بإصلاحات تحترم قواعد مثل التنمية المستدامة، وتسهل الحفاظ على توازن بين حقوق المستثمرين وحقوق الدول المستقبلة للاستثمارات، لصالح رفع مستوى معيشة مواطنيها.[15] هذا التناقض الصريح بين ادعاء الرغبة في الإصلاح والتطبيق على أرض الواقع يوضح أن الهدف الحكومي الأساسي يقبع في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بكل الطرق عبر توفير عوامل جذب للمستثمرين، حتى لو كانت تلك العوامل تحمل تأثير سلبي على مستقبل التنمية. وصحيح أن الدعوة للإصلاح سابقة الذكر كانت تخص

---

[10] المصدر السابق.

[11] اشترط القانون على ألا يزيد الحافز الضريبي عن ٨٠% من إجمالي رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء النشاط، وألا تزيد مدة الخصم عن سبع سنوات من تاريخ بدء المزاولة، مما يوضح سعي الحكومة لجذب استثمارات بأي ثمن. انظر "قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017". منشورات قانونية<https://bit.ly/2SZpH95> .٢٠١٩، >. في إطار بحثنا، حاولنا التوصل للفروق بين القطاع ا والقطاع ب سواء على المستوى الجغرافي والاستثماري. إلا أننا لم نتمكن من التوصل لمعلومات تفصيلية غير أن المناطق التابعة للقطاع ا تعتبر هي المناطق "الأكثر احتياجا للتنمية" وفقا للتوصيف الرسمي. ويضم القطاع ا كل من جنوب الجيزة، والمحافظات التابعة لإقليم قناة السويس (السويس والإسماعيلية وبورسعيد) بالإضافة إلى المحافظات الحدودية متضمنة محافظة البحر الأحمر من جنوب سفاجا ، ومحافظات الصعيد. وبالاضافة لمناطق المثلث الذهبي والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ضمت الحكومة العاصمة الإدارية الجديدة للمنطقة ا. انظر صفية حمدي. "منها المحافظات الحدودية والقناة والصعيد.. الحكومة تحدد المناطق الأكثر احتياجا للتنمية". المال<https://bit.ly/3chLyPJ> .٢٠٢٠، >، و"الحكومة تضم "العاصمة الإدارية" للقطاعات الأعلى استفادة من حوافز قانون الاستثمار". ايكونومي بلس<https://bit.ly/3z3gQUl> .٢٠٢٠ ، >. وعلي صعيد متصل، تسعى الحكومة لإنشاء ١٢ منطقة استثمارية إضافية. انظر "وزيرة الاستثمار: إنشاء 12 منطقة استثمارية جديدة تسأهم في توفير نصف مليون فرصة عمل". الشروق .٢٠١٩ ، <https://bit.ly/3gtagOs>.

[12] "Egypt's New Investment Law…", 2017.

[13] المصدر السابق.

[14] "UNCTAD expert meeting on taking stock of IIA reform- Geneva 16 March 2016- Egypt". *UNCTAD*, 2016. <https://bit.ly/3wA2WHr>.

[15] المصدر السابق.

اتفاقيات الاستثمار الثنائية والمستثمرين الأجانب بالتحديد، إلا أننا نجد نفس التضارب (بين الفكرة والواقع) في الإصلاح الاقتصادي الجديد الذي دعت اليه الحكومة في السنوات الأخيرة، خصوصًا وأن هذا الإصلاح يعمل أساسًا على زيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي في الاقتصاد، في الوقت الذي لا تؤدي فيه مثل هذا الزيادة إلى تنمية ملموسة في ظل تفضيلات القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات بعينها، كما ذكرنا في النصف الأول من التقرير حول الأنماط الوظيفية المستغِلة التي تُطبق بحرية مطلقة.[16]

يذكر أن قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ عُدل بموجب قانون رقم ٤١ لعام ٢٠١٩. ووفقًا لأهم هذه التعديلات، يحق لتوسعات المشروعات الاستثمارية القائمة (أي "زيادة رأس المال المستخدم بإضافة أصول جديدة تؤدي الي زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع") الحصول على الحوافز سابقة الذكر (في نص القانون الاصلي لعام ٢٠١٧).[17] كما أضيف رسم تصديق لا يزيد عن ربع في المائة من قيمة رأس المال المدفوع (بحد أقصى قدره عشرة آلاف جنية مصري أوما يعادله).[18] ولذا نرى أن التعديلات لم تضف أي تغير جذري على منطق النسخة السابقة من القانون. بل على العكس، أضفت مزيدًا من الامتيازات للمستثمرين دون أي مقابل مضمون.

قانون شركات قطاع الأعمال العام

نحو نهاية ٢٠١٩، أصدر الرئيس قرارًا رئاسيًا (رقم ٥٢٦ لعام ٢٠١٩) ينص على تشكيل لجنة للاتفاق حول الشكل النهائي لتعديل القانون المنظم لشركات قطاع الأعمال العام، ووضع خطة لإعادة هيكلة الشركات، وتحويل الشركات الخاسرة إلى شركات رابحة، واستمرار خطط الإصلاح الاقتصادي.[19] ووفقا للتغيرات التي اقترحتها اللجنة[20]، فُتح المجال أمام القطاع الخاص لتملك أسهم الشركات القابضة بأي نسبة تقل عن ٥٠%.[21] وكذلك أُلغيت كل القيود على سلطة الجمعية العمومية في تغيير أعضاء مجلس الإدارة، مع تعديل هيكل مجلس الإدارة بخفض التمثيل العمالي إلى عضو واحد منتخب، مع اعتماد قواعد التمثيل النسبي وفقا لهيكل الملكية.[22] ومن ضمن التغييرات المثيرة، قرار إلغاء المادة ٢٦ الخاصة بعدم جواز التصرف في بيع أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية إلا بموافقة الجمعية العامة، واستحداث مادة خاصة بالإفصاح عن أهم مستجدات الشركات، مع ترك كامل الحرية للائحة التنفيذية لكل شركة لتحديد ووسائل ومواعيد النشر والقواعد التي يجب اتباعها.[23] بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الاقتراحات إعطاء الجمعية العامة سلطة غير عادية، فأصبح لها حق اتخاذ قرار حل وتصفية أي شركة أو دمجها مع أخرى،

---

[16] "Productivity and compensation in Egypt: A new Karl Marx ratio". *Social Justice Platform*, forthcoming.

[17] انظر "قانون رقم ٤١ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧". الجريدة الرسمية، العدد ٣٠، مكرر د، ٢٠١٩. ص. ٢-٣.

[18] المصدر السابق.

[19] انظر " قرار جمهوري بشأن تعديل قانون شركات قطاع الأعمال العام (نص كامل)". المصري اليوم<https://bit.ly/3gnlW49> .٢٠١٩ ،>، و حسن رضوان. "لصالح العاملين.. قرار جمهوري لـ تعديل قانون شركات قطاع الأعمال العام.. برلمانيون: يعمل على علاج الشركات الخاسرة وتحويلها إلى رابحة .. ويقدم تحفيزات تصب في مصلحة العامل". صدى البلد .<https://bit.ly/3wcsFWs> .٢٠١٩ ،

[20] الجدير بالذكر ان مجلس النواب وافق على التعديلات المقترحة في ٢٠٢٠. انظر "تفاصيل موافقة النواب على مشروع تعديل قانون قطاع الأعمال العام". مصراوي .<https://bit.ly/3zblQoS> .٢٠٢٠ ،

[21] رضوان. "لصالح العاملين.. قرار جمهوري لـ تعديل قانون..."، ٢٠١٨.

[22] انظر "ملخص أهداف التعديلات المقترحة على قانون «قطاع الأعمال". المال .<https://bit.ly/3zrTFUb> .٢٠١٨ ،

[23] المصدر السابق.

في حالة وصول قيمة خسائر الشركة إلى قيمة كامل حقوق المساهمين بالشركة مع الحفاظ على كامل حقوق العاملين.[24]

ونرى رغبة الحكومة في تطبيق الأجندة النيوليبرالية منعكسة بوضوح في هذه الاقتراحات، إذ أنها كلها تعمل ضمنيا على تحويل الإطار العام للشركات العامة، وتغيير أساسها مرة ثانية (بعد تغييره في أوائل التسعينات) بشكل أكثر جذرية، حتى تعمل وفقا لقوانين الربحية الخاصة بالقطاع الخاص.[25] وفي حالة عدم قدرتها، وهو أمر وارد بقوة خاصةً مع توقف ضخ الاستثمارات وغياب روية واضحة وتخطيط حقيقي، تفسح المجال أمام القطاع الخاص لتوسيع سيطرته مما يجعله الرابح الأكبر في النهاية. وبالطبع سيكون لهذا الأمر انعكاسات على ظروف التوظيف في المجتمع ككل، خصوصًا مع أولوية تعظيم الأرباح لدى القطاع الخاص، وترك كامل الحرية له في اختيار أنماط وشروط التوظيف التي تناسبه، وغياب أي رقابة فعلية عليه، وانسحاب الشركات العامة من توفير فرص عمل بشروط أقل استغلالًا وأكثر استقرارًا من تلك التي يوفرها القطاع الخاص.

الخصخصة

وعلى الرغم من الجدل الشديد الذي أثارته قضية الخصخصة في العقد الأول من الألفية، نظرًا لما شاب عمليات التقييم والبيع من فساد، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من المضي قدمًا بخططها لخصخصة أجزاء كبيرة من أصول الدولة المتبقية. وصحيح أن برنامج الخصخصة تعرض لضربات شديدة بعد ٢٠١١، وصدرت أحكام بعودة ملكية بعض الشركات المخصخصة للدولة (بطلان عقود الخصخصة)،[26] إلا أن سعي الحكومة لاستكمال التحول النيوليبرالي أدى بها إلى رفض إرجاع تلك الشركات إلى ملكية الدولة، وأصدرت قانون رقم ٣٢ لعام ٢٠١٤ بخصوص حظر طعن أي طرف ثالث على العقود بين مستثمري القطاع الخاص والدولة.[27] ويلاحظ شهود عام ٢٠١٨/٢٠١٩ لفتح ملف الخصخصة، لكن بأشكال مختلفة عن ما سبق. فعلي سبيل المثال، أعلنت الحكومة نيتها طرح حصصًا (أوحصصًا إضافية) من ٢٣ شركة وبنكًا حكوميًا في البورصة، فيما افترض أنه المرحلة الأولى من البرنامج، دون تحديد أسماء تلك الشركات .[28] إلا أن ظروف السوق وأزمة تراجع أسعار الأسهم بالبورصة في ٢٠١٩، أدت إلى تأجيل الطرح أكثر من مرة باستثناء طرح ٤.٥% حصة إضافية من شركة الشرقية للدخان في مارس ٢٠١٩.[29]

---

[24] المصدر السابق.

[25] لاحقا اعترف وزير قطاع الأعمال بالأمر، قائلا ان تعديل قانون قطاع الأعمال العام يجعله أقرب للقطاع الخاص. انظر احمد عاشور "هشام توفيق : تعديل قانون الأعمال العام سيجعلنا أقرب ما يكون للقطاع الخاص". المال. <https://bit.ly/3iuxZk9>. ٢٠٢٠ ،

[26] من بين تلك الشركات شركة طنطا للكتان والزيوت، وشركة النيل لحليج الأقطان، وشركة المراجل البخارية ومتاجر عمر أفندي انظر ، فاطمة رمضان. "التقاضي الاستراتيجي: العمال وخصخصة القطاع العام بين السياسة والقانون" في عمرو عادلي وفاطمة رمضان. صعود وأفول الحركة العمالية المصرية: العمال والسياسة والدولة في مصر، ٢٠٠٦-٢٠١٦. (القاهرة: دار المرايا، ٢٠١٧). ص. ١١٩-١٧٢. انظر أيضا محمد جاد. ملاك مصر الجدد: قصة صعود الرأسمالية المصرية. (القاهرة: دار المرايا، ٢٠١٩).

[27] Nourhan Sherif; Heba Khalil; and Hatem Zayed. "Above the state: multinational corporations in Egypt". *ECESR*, 2015. P. 15.

[28] توفيق: استئناف برنامج الطروحات الحكومية نهاية مارس". ايكونومي بلس. <https://bit.ly/3aCA4TR>. ٢٠٢٠ ،

[29] وفقا لبعض التوقعات، كان المفترض أن تضم المرحلة الأولي كل من بنك القاهرة وشركة إي فاينانس لتكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية، بالإضافة لطرح حصص اضافية من ابوقير للأسمدة وسيدي كرير للبتروكيماويات و الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع. انظر "برنامج الطروحات الحكومية يعود إلى الحياة". انتربريز. <https://bit.ly/3ctE5xb>. ٢٠٢١.

وفي نفس السياق، أعلن مجلس الوزراء موافقته على نقل ملكية أصول حكومية بقيمة ١٧.٥ مليار جنيه لصالح بنك الاستثمار القومي، مقابل إسقاط ديون عدة هيئات حكومية، من ضمنها هيئة السكك الحديدية.[30] وضمت المرحلة الأولى من المبادلة ثلاث أصول حكومية؛ من ضمنها أرض المعارض التي ضُمت فيما بعد إلى الصندوق السيادي.[31] وأتي كل هذا بعد الموافقة على مبدأ المبادلة في ٢٠١٧، مع بدء عملية تسعير الأراضي.[32] المهم هو أن المبادرة وصفت باعتبارها حلًا لتخفيف أزمة الدين العام و أنها "...منفذ للجهات الحكومية لإنهاء ديون متراكمة تعوق عمليات التطوير منذ سنوات ".[33]كل هذا يؤكد رغبة الحكومة في التخلي عن أدوارها الاجتماعية القديمة، متعللة بعدم قدرتها على تحمل ديون الهيئات الحكومية، بدلًا من بحث أسباب تراكم الديون. ومن أهم الأسباب غياب التخطيط وعدم ضخ الاستثمارات. وبالتالي، سهل على الحكومة تبرير التخلي عن أصول بمليارات الجنيهات بدلا من استغلالها.

وتعد هيئة السكك الحديدية والشركة القابضة للغزل والنسيج مثالين على ذلك. حيث سعت الحكومة لخصخصتهما من قبل. إلا أن أدوار تلك الهيئات الاجتماعية؛ من تقديم خدمات مقابل أسعار زهيدة، وتوظيف أعداد كبير من العمال والموظفين، وديونهما المتراكمة (الناتجة عن سوء تخطيط متعمد) صعب بيعهما للقطاع الخاص. بالإضافة لذلك، لا تخلو المبادرة من شبهات فساد، إذ قُيمت الأصول الثلاثة ب ١٥ مليار جنية فقط ، كما ذكر في احد طلبات الإحاطة لمجلس الشعب.[34] وبالمثل، ركزت المبادرة على ديون الحكومة لصالح بنك الاستثمار. ولم تبد اهتمامًا بديون البنك لدى الحكومة من أموال التأمينات والمعاشات والبالغ قدرها ٢٥٠ مليار جنيه تقريبًا.[35] لذا نرى هنا بروز دور مبادرة مبادلة الديون بالأصول ووضوحه كمدخل جديد للخصخصة.

الصندوق السيادي

أُنشئ صندوق مصر السيادي "ثراء" بموجب قانون ١٧٧ لعام ٢٠١٨، بهدف جذب استثمارات خاصة للاقتصاد المصري، وتشجيع الاستثمار المشترك بين القطاع العام والخاص في الأصول المملوكة للدولة (سواء كانت هذه الأصول مملوكة ١٠٠% للدولة أو ملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، أو أصول غير مستغلة)[36] بعد نقل ملكية تلك الأصول للصندوق.[37] ويَبلُغ رأس مال الصندوق المرخص ٢٠٠

---

[30] احمد عاشور. "تقييم أرض المعارض بـ15 مليار جنيه واستغلالها في إسقاط ديون السكة الحديد". المال، .<https://bit.ly/3x0YCRA> .٢٠١٩

[31] المصدر السابق.

[32] تبلغ مستحقات البنك القومي للاستثمار لدى الجهات الحكومية المختلفة ٢٦٠ مليار جنيه. وتعتبر هيئة السكك الحديدية وهيئة التعمير الزراعي والشركة القابضة للغزل والنسيج أكثر المستفيدين من المبادرة في مقابل إسقاط ديونها. المصدر السابق.

[33] المصدر السابق.

[34] احمد علي. "طلب إحاطة لرئيس الوزراء بشأن ضوابط الديون بين الحكومة وبنك الاستثمار". مصراوي، .<https://bit.ly/3x6wT1R> .٢٠١٩

[35] المصدر السابق.

[36] "لرئيس الجمهورية، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص، نقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة المملوكة ملكية خاصة للدولة أولأى من الجهات أوالشركات التابعة لها إلى الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها والمملوكة له بالكامل، وبالنسبة للأصول المستغلة يكون العرض من رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية وبالتنسيق مع الوزير المعنى. ويتم قيد تلك الأصول فى دفاتر الصندوق بالقيمة السوقية، وفقًا لقواعد وإجراءات التقييم التى يحددها النظام الأساسى، وبما لا يتعارض مع ال-آليات والأحكام الواردة في المادة (8) من هذا القانون". انظر عبد اللطيف صبح. "ننشر النص الكامل لقانون إنشاء "صندوق مصر" السيادى بعد تصديق الرئيس عليه". اليوم السابع .< https://bit.ly/3fVKOAY> ، ٢٠١٨.

[37] "عن صندوق مصر السيادي". صندوق مصر السيادي <https://tsfe.com/ar> .٢٠٢٠، >، و اسماء امين. "س و ج..كل ما تريد معرفته عن صندوق مصر السيادي". اليوم السابع<https://bit.ly/3uGDKgN> .٢٠٢١، >، و صفية حمدي. "الصندوق السيادي «ثراء» يوقع اتفاقيتين

مليار جنية، والمصدر ٥ مليار جنيه.[38] وينقسم صندوق مصر السيادي لأربع صناديق فرعية وهي كالاتي[39]:

١- صندوق الخدمات المالية.

٢- صندوق الخدمات الصحية والصناعات الدوائية.

٣- صندوق تطوير المناطق السياحية.

٤- صندوق الاستثمار في البنية التحتية والمرافق.

ويختلف صندوق مصر السيادي عن باقي الصناديق الاستثمارية حول العالم، حيث تقوم تلك الصناديق باستثمار عوائد الموارد غير المتجددة بينما يعمل الصندوق السيادي في مصر على استغلال الأصول المملوكة للدولة غير المستغلة عبر الدخول في شراكات مع القطاع الخاص.[40]

وبشكل عام، أعلن الصندوق في ٢٠٢٠ عزمه الاستحواذ على أصول من كافة القطاعات الاقتصادية ذات قيمة تتراوح بين ٧٠-٨٠ مليار جنيه خلال الفترة القادمة.[41] وبالفعل نجح الصندوق في الحصول على ملكية الأصول التالية [42]:

١- اراضي ومباني مجمع التحرير (١٢.٨ كيلو متر مربع).

٢- أراضي و مباني المقر الإداري القديم لوزارة الداخلية (١٩.٣ متر مربع).

٣- أرض الحزب الوطني السابق (٤ فدادين).

٤- أراضي ومباني تابعة للقرية الكونية في السادس من أكتوبر.

٥- أرض ومباني ملحق معهد ناصر، وأرض حديقة الحيوان بطنطا (6 فدادين).

٦- بعض مقرات الوزارات بعد الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة.[43]

٧- مبنى قسم الجمالية السابق.[44]

٨- ارض المعارض[45].

ومن الملحوظ أيضا أن الصندوق لا يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ولا البرلمان. الا أن حسابات الصندوق تخضع للمراجعة من قبل محاسبين اثنين، واحد من الجهاز المركزي للمحاسبات،

لاستغلال أصول قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار". المال، https://bit.ly/3i642GI > ٢٠١٩. > و"صندوق مصر السيادي يعد المستثمرين بفرص "مغرية وحصرية". سكاي نيوز .<https://bit.ly/3uD3vP2> ، ٢٠١٩.

[38] مصطفى عيد. "بعد تسارع خطوات تفعيله.. كل ما تريد معرفته عن صندوق مصر السيادي". مصراوي، .<https://bit.ly/2RXt2FA> ٢٠١٩.

[39] "استثمار الثقة.. أيمن سليمان لحابي: صندوق مصر السيادي يستهدف الإغلاق المالي لحزمة فرص خلال النصف الأول". حابي، ٢٠٢١. <https://bit.ly/34yMkDU>.

[40] لا يتوقع القائمون على الصندوق تحقيق أرباح مالية في السنوات الأولى. إلا أنه من المتوقع تحقيق أرباح بعد خمس سنوات ويعتزم الصندوق استثمارها في الخارج." سليمان: صندوق مصر السيادي يستهدف الاستحواذ على أصول بـ 80 مليار جنيه". ايكونومي بلس ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3i5nun3>، .

[41] المصدر السابق.

[42] "منها مجمع التحرير ومقرا الحزب الوطني والداخلية.. قرار جمهوري بنقل عدة أصول للصندوق السيادي". ايكونومي بلس ٢٠٢٠. ، <https://economyplusme.com/46648/>.

[43] "الحكومة تنفي بيع مقرات الوزارات القديمة لجهات أجنبية: ستنتقل لصندوق مصر السيادي". المصري اليوم ٢٠٢٠. ، <https://bit.ly/3fDciN2>.

[44] "الصندوق السيادي المصري يدرس طرح مبنى قسم الجمالية بنظام حق الانتفاع". المال، .<https://bit.ly/3c3AKoA> ٢٠١٩.

[45] شريف عمر. "الصندوق السيادي ثراء يترقب انتقال ملكية أرض المعارض لطرحها للقطاع الخاص". المال، ٢٠١٩. <https://bit.ly/2RZr33p>. كذلك يجري الصندوق مشاورات حول شراء بعض أونسب من محطات الكهرباء التي أقامتها شركة سيمنز الألمانية والأراضي المجاورة للمتحف المصري الكبير. انظر " 10 شركات تسعى للاستحواذ على حصص من محطات "سيمنس".. الضرائب: "الفاتورة الإلكترونية" شرط للاستفادة من دعم الصادرات". ايكونومي بلس<https://economyplusme.com/54549/> ٢٠٢٠، > و "أيمن سليمان: صندوق مصر السيادي يدرس 16 فرصة في المرحلة الحالية". حابي، .<https://bit.ly/3yKzFf3> ٢٠١٩.

وآخر من البنك المركزي أوالهيئة العامة للرقابة قبل عرض تقاريرهم النهائية على رئيس الجمهورية.[46] ونص آخر تعديل على قانون الصندوق في ديسمبر ٢٠١٩ على عدم رفع دعاوى البطلان على العقود التي يبرمها الصندوق إلا من أطراف التعاقد.[47]

وتحصن كل هذه الضوابط الصندوق من أي رقابة عليه، بما يجعله خارج المسائلة القانونية في حالة التصرف والبيع في الأصول والعقارات، دون إجراء أي حوار مجتمعي حولها. وأدي هذا لظهور بعض المخاوف من وجود تداخلات بين أجهزة الدولة والصندوق، خصوصا مع غياب أي خطوط واضحة وفاصلة بينهم.[48] وبالمثل، ظهرت مخاوف من دور الصندوق، وإذا ما كان وجوده مرتبطًا بخطط خصخصة أصول الدولة.[49] إلا أن الصندوق نفي هذا الأمر وأكد أنه "... لا يسعى على الإطلاق لخصخصة شركات قطاع الأعمال أوأي من أصول الدولة، بل يهدف إلى التعاون مع الكيانات الحكومية المختلفة التي تعهد له باستثمار أصولها لتعظيم العائد من تلك الأصول وتطويرها، وذلك عن طريق تكوين شراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. كما يسعى الصندوق لتحقيق أهدافه من خلال التواصل مع الشركات المصرية والعالمية، لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري ووضعه على مسار كبرى الاقتصادات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030. ويستهدف الصندوق خلق فرص عمل لائقة للشباب، وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك فى ضوء حرص الدولة المصرية على التواصل والتفاعل المباشر مع المستثمرين وقطاع الأعمال، وفى إطار الاهتمام بتحفيز الاستثمار وتعظيم الموارد بمختلف القطاعات".[50] كذلك أكد الصندوق أنه لا يهدف لمزاحمة القطاع الخاص في الاستثمار بل لخلق "...فرصة استثمارية من بعض الأصول المتاحة والترويج لها".[51] أي أن الصندوق "... سيكون مثله مثل القطاع الخاص فى الفرصة لكن لديه ميزة هى القدرة على توصيل رغبات المستثمر وصوته، إلى دائرة اتخاذ القرار،بشكل مباشر وليس من «باب خلفي» الصندوق مثله مثل أى شركة".[52]

بناء على ما سبق، نرى أن ظروف إنشاء الصندوق وطريقة عمله ما هي إلا تأكيدًا لرغبة الحكومة في فتح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة استثماراته وتشجيعه على أن يحل محل الدولة بوصفه مقدمًا للخدمات. وبالمثل، يؤكد وجود الصندوق على رغبة الحكومة في تشجيع نمط تراكم رأس المال الخاص، عبر نزع الملكيات العامة (accumulation by dispossession).[53] وصحيح، أن الصندوق أكد أنه سيحصل على أصول الدولة بالقيمة العادلة، ووفقا للضوابط القانونية قبل إعادة طرحها للشراكة مع المستثمرين،[54] إلا أن تهميش اقتراحات أخرى مثل تعديل قانون انشاء الصندوق بحيث يصبح الصندوق مسؤولًا عن إدارة الأصول دون حاجة لنقل ملكيتها للصندوق (تحتفظ الدولة بملكيتها للأصول)، مع

---

[46] صبح. "ننشر النص الكامل لقانون إنشاء "صندوق مصر" السيادى..."، ٢٠١٨.

[47] "البرلمان يصوت على تعديلات قانون صندوق مصر السيادي اليوم". انتربريز. <https://cutt.ly/onfZPHB> .٢٠٢٠

[48] احمد عاشور. "الصندوق السيادي» و«هيئة الاستثمار».. هل اختلطت الأدوار.. رجال الأعمال يتساءلون". المال .٢٠٢٠ ، <https://bit.ly/2RUfgng>.

[49] رانيا ربيع. "الحكومة: صندوق مصر السيادي لا يستهدف خصخصة أصول الدولة". الشروق .<https://bit.ly/3fGau5l> ،٢٠٢٠.

[50] المصدر السابق.

[51] عاشور. "الصندوق السيادي» و«هيئة الاستثمار»...."، ٢٠٢٠.

[52] المصدر السابق.

[53] للمزيد حول هذا النمط ارتباطه بالسياسات النيوليبرالية، انظر David Harvey. "The new imperialism: accumulation by dispossession". *The Socialist Register*, 2009.

[54] عاشور. "الصندوق السيادي» و«هيئة الاستثمار»...."، ٢٠٢٠.

وجود رقابة مالية وقانونية من الجهاز المركزي للمحاسبات[55] يعيد طرح التساؤلات حول علاقة الصندوق بالخصخصة وتراجع دور الدولة بشكل عام على المدى الطويل.

مبادرة دعم الصناعة

قرب نهاية عام ٢٠١٩ أيضًا، أطلق البنك المركزي المصري مبادرة دعم الصناعة بقيمة ١٠٠ مليار جنيه بسعر فائدة ١٠% متناقصة، توجه للمصانع الخاصة ذات الإيراد أو المبيعات السنوية المتراوحة بين ٥٠ مليون جنيه ومليار جنيه، من خلال البنوك المملوكة للدولة والبنوك التي تساهم بها الدولة، بهدف تعزيز تنافسية المنتجات المحلية ورفع الطاقة الإنتاجية، مع إعطاء الأولوية للشركات العاملة في كل من مجالات التصدير وإحلال الواردات والطاقة الجديدة/والمتجددة.[56] وبشكل عام تتكون المبادرة من شقين، يتعلق أولهما بدعم القطاع الصناعي، عبر منح تسهيلات ائتمانية لتمويل رأس المال العامل وتوسيع النشاطات الإنتاجية، من خلال تمويل شراء خطوط الانتاج والمعدات والآلات. ويتعلق الجزء الثاني بإعفاء المصانع المتعثرة من الفوائد المتراكمة، وإزالتها من القوائم السلبية للبنك المركزي في حال سدادها ٥٠% من قيمة أصل الدين.[57] ووفقا للتوقعات، فمن المفترض استفادة حوالي ٩٦ ألف مؤسسة صناعية من مبادرة تمويل القطاع الصناعي، كما سيستفيد أكثر من خمسة آلاف مصنع متعثر من من مبادرة إسقاط الديون.[58]

وعموما، يؤكد طرح هذه المبادرة على عدم صحة الاعتقاد الشائع في أوساط بعض الخبراء بأن الاقتصاد المصري أصبح يعتمد على الأنشطة الريعية (غير المنتجة) وأن الصناعة لا تحتل مكانًا مهمًا في مجال الاستثمارات. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن المبادرة ركزت على الأنشطة التصديرية و الإحلال محل الواردات وانتاج الطاقة، وكلها أنشطة انتاجية لا تستطيع تغيير هيكل الصناعة المصرية في حال استمرار التوجهات الحالية، عكس الصناعات الثقيلة والتكنولوجية. لذا نرى أنه رغم استهداف مثل هذه المبادرة لسد فجوة الاستيراد وزيادة الاهتمام بتوفير مستلزمات الإنتاج (السلع الوسيطة)، مما يعد أهدافًا في غاية الأهمية، الا أن المبادرة في مجملها تتماشى مع خطة الحكومة لتحويل الاقتصاد المصري لمركز عالمي جاذب للأنشطة المنتجة بغرض التصدير والاستفادة من موقع مصر الجغرافي والتخصص في إنتاج السلع ذات القيمة المنخفضة مما يزيد الشك من قدرة الاقتصاد المصري على منافسة الاقتصاديات المتقدمة وتوليد تنمية ملموسة.

وبالمثل، هناك تساؤل حول مصادر تمويل المبادرة في ظل عجز الموازنة، وحول عدم تقديم مبادرات مماثلة لشركات ومصانع القطاع العام التي تعاني بشدة من قلة ضخ الاستثمارات اللازمة لمنافسة القطاع الخاص. ويظهر هذا عدم رغبة الحكومة في إجراء إصلاحات حقيقية للشركات الأخيرة، ورغبتها

---

[55] ربيع. "الحكومة: صندوق مصر السيادي..."، ٢٠٢٠.

[56] سيد بدر. "البنك المركزي ينشر تفاصيل مبادرة دعم قطاع الصناعة (مستند)". المال<https://bit.ly/3pDPEao> .٢٠١٩، >، و صالح ابراهيم. "كل ما تريد معرفته عن مبادرة المركزي لدعم الصناعة المصرية". الوطن<https://bit.ly/3ixagzC> .٢٠١٩، >، و "الحكومة والمركزي يطلقان مبادرة لدعم الصناعة بتمويل ١٠٠ مليار جنية". انتربريز. <https://bit.ly/35azFqW> .٢٠١٩

[57] المصادر السابقة.

[58] يبلغ حجم أصل الدين علي المصانع في مصر حوالي ٦ مليارات جنية بالإضافة إلي إجمالي الفوائد البالغ قدره ٣١ مليار جنيه. وبشكل عام، يبلغ إجمالي قروض القطاع الصناعي ٤٣٢ مليار جنيه ممنوحة لـ١٨٢حوالي ألف منشاة صناعية. انظر "كل ما تريد معرفته عن مبادرة المركزي.."، ٢٠١٩.

في فتح المجال تماما أمام القطاع الخاص للسيطرة عليها، دون أدنى اهتمام بالأدوار الاجتماعية-الاقتصادية التي تلعبها هذه الشركات.[59] ولا يوجد لدينا كذلك تفسيرًا لاستهداف المبادرة للشركات صاحبة حجم المبيعات والإيرادات الكبيرة فقط سوى رغبة الحكومة في دعم فئة بعينها من الشركات الخاصة.[60] وأخيرًا، عند الإعلان عن المبادرة، ضمت شق ثالث في صورة مبادرة التمويل العقاري للإسكان المتوسط كجزء من المبادرة ككل. والمثير للانتباه أن النشاط البنائي يعد نشاطًا إنتاجيًا لا صناعيًا، وبتالي لا نجد مبررًا لضمه سوى رغبة الحكومة في مد دعم إضافي للمطورين والمقاولين، خصوصا في ظل سيطرتهم على نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات المنفذة في مصر كما أشرنا في الجزء الأول من التقرير.[61]

الشمول المالي

في الثاني من يوليه أصدر وزير المالية قرار رقم ٢٦٩ لعام ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية، من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني. وينص القرار على سداد المستحقات الحكومية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وذلك بدءًا من أول يناير ٢٠١٩.[62] وجاء إصدار ذلك القرار بعد القرار الجمهوري رقم ٨٩ لعام ٢٠١٧ بإنشاء "المجلس القومي للمدفوعات" برئاسة رئيس الجمهورية.[63] وجاءت هذة القرارات استكمالًا لخطة الدولة في تحقيق الشمول المالي والتحول إلى ما يعرف بالمجتمع إلكتروني. وتلى هذا طرح الحكومة مبادرة "حساب لكل مواطن" في ٢٠١٩. وخاطب البنك المركزي فيها البنوك العاملة في مصر بشأن فتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدنى، وخفض المصاريف السنوية على الحساب بواقع ٥٠% على الأقل.[64] وكانت إحدى نتائج هذا إعلان شركة فوري العاملة في مجال سداد الفواتير إلكترونيا عن توسعها بعد تحقيق قفزة في تعاونها مع وزارة الكهرباء بمختلف شركاتها، والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وشركات الغاز ناتجاس وبتروتريد للطاقة، بعد تسجيلها نموًا كبيرًا في عدد مستخدمي شبكتها، وقد تجاوز عددهم ٢٠ مليونًا في نهاية ٢٠١٧، وحوالي ١.٨ مليون عملية سداد يوميًا.[65] وفي السياق ذاته، أعلن البنك المركزي استعداده لإطلاق نسخة جديدة من المحفظة الإلكترونية، التي أُطلقت عام ٢٠١٣ وجذبت حتى الآن ١٠.٢

---

[59] يجب ملاحظة أن البنك المركزي ووزارة المالية يتحملون الفرق بين سعر الفائدة في المبادرة وسعرها في البنوك المصرية. انظر "الحكومة والمركزي يطلقان مبادرة لدعم..."، ٢٠١٩.

[60] وتزداد الشكوك هنا نتيجة لتضارب التصريحات، إذ صرح نائب رئيس البنك المركزي أن مبادرة الديون تستهدف المصانع ذات المديونيات التي تقل عن ١٠ مليون جنيه. انظر "جمال نجم: مبادرة المصانع المتعثرة تنتهي في يونيو القادم". حابي. <https://bit.ly/3gtnCuf>. ٢٠١٩.

[61] بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ اختلاف في القيمة الإجمالية للمبادرة وغياب أي تقسيمات واضحة بين دعم الصناعة والتمويل العقاري والمصانع المتعثرة، اذ بينما سميت المبادرة بمبادرة ال ١٠٠ مليار إلا أن مصادر أخرى تذكر ان القيمة الاجمالية للمبادرة تبلغ ١٨١ مليار جنيه. ويمكنا قول إن كل المبادرات كانت منفصلة في الأساس إلا ان الخطاب الحكومي قدمها باعتبارها مبادرة واحدة. انظر محمد الصديق "المركزي يكشف تفاصيل ٣ مبادرات لدعم الاقتصاد ...١٠٠ مليار جنية ل ٩٦ ألف مصنع و٥٠ مليار للتمويل العقاري". الأهرام. ٢٠١٩، <https://bit.ly/3g9rmSw>.

[62] انظر "قرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني". الوقائع المصرية، العدد ١٤٨، يوليو ٢، ٢٠١٨، ص-٣.

[63] انظر هبة حسام. "س و ج.. كل ما تريد معرفته عن المجلس القومى للمدفوعات برئاسة السيسى". اليوم السابع. ٢٠١٧، <https://bit.ly/3pODM5B>.

[64] محمد صبيح. "أبرزها حساب بنكى لكل مواطن.. 3 خطوات من الدولة لتقليل التعامل بالكاش". صدى البلد. ٢٠١٩، <https://bit.ly/3vdOWIA>.

[65] "فوري تعلن تجاوز عدد مستخدميها 20 مليون مواطن". المال. <https://bit.ly/3gd6ytC>. ٢٠١٨،

مليون مستخدم يحوزون ١١.٢ مليون محفظة، ولكن نسبة التفعيل تتراوح بين٥-١٠%، لذلك يسعى البنك المركزي لإلزام البنوك بنسب معينة للتفعيل لا تقل عن ١٠%.[66]

هذه المعلومة توضح مدى ضعف انتشار القطاع المصرفي في المجتمع. وبالتالي الصعوبات التي قد تواجه مشاريع مثل الشمول المالي. وأكد على ذلك رئيس وحدة الشمول المالي بالبنك المركزي بقوله أن نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي تقدر بحوالي ٣٣% من إجمالي المواطنين، منهم ٢٨% يستخدمون خدمة أوخدمتين من الخدمات البنكية، ٣٦% يستخدمون الحسابات لإتمام عمليات المدفوعات الأساسية، و٢% يستخدمون كل الخدمات البنكية.[67] إلا أن المهم هنا وضوح هدف عملية الشمول المالي، وهو زيادة نسب المتعاملين مع القطاع المصرفي بدرجات تؤدي إلى انتعاش حركة البيع والشراء على مختلف السلع "الاستهلاكية" عبر مزيد من القروض الشخصية، وفتح المجال للمستثمرين لإقامة سوق جديدة في التجارة الإلكترونية. وبالمثل، ستولد زيادة التعامل ارتفاعًا في الحسابات والادخارات، بما يساعد على منح قروض ضخمة للمستثمرين بفوائد أقل، وبالتالي تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد، ومعها زيادة معدل دوران رأس المال في السوق و تعظيم أرباحه.

خريطة الاستثمار

وفي نفس الإطار، أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي خلال عام ٢٠١٨ النسخة الأولى من مشروع خريطة الاستثمار، الذي بدأوا فيه عام ٢٠١٥.[68] وأوضحت الوزارة حينها احتواء الخريطة على أكثر من ١٠٠٠ فرصة استثمارية مكتملة. وزارها ما يقرب من ١٠٠٠ مستثمر خلال البث التجريبي، بالإضافة إلى تلقي الوزارة أكثر من ٢٠٠ طلب من رجال الأعمال للاستثمار في الفرص المتاحة على الخريطة خلال أول شهر من إطلاقها.[69] وفي العام التالي، أطلقت النسخة الثانية من الخريطة والتي تضمنت ٢٠٠٠ فرصة استثمارية جديدة، ليصل عدد الفرص الاستثمارية علي الخريطة ٣٠٠٠ فرصة.[70]

واحتفت الحكومة بخريطة الاستثمار باعتبارها محاولة جادة لتهيئة وتحسين مناخ الاستثمار وتنشيط الحياة الاقتصادية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، لضخ استثماراتهم في الفرص المتاحة في مصر، ومحاولة لخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة. ورغم ذلك، تواجه الخريطة الاستثمارية بعض الانتقادات. علي سبيل المثال، وصفها بعض الخبراء والمستثمرين بأنها عديمة القيمة والنفع

---

[66] " كيف تستخدم محفظة المحمول الإلكترونية فى سداد الفواتير والأقساط والشحن". المال. <https://bit.ly/358UK5d> .٢٠١٨ ،

[67] انظر فاطمة نشأت. "5 تحديات أمام الشمول المالى فى مصر.. وقيادات البنوك: نعمل بخطط منضبطة للتيسير على العملاء". الوطن، <https://bit.ly/3zl52gz> .٢٠١٩. ويشار ايضا إلى ضعف انتشار ماكينات السحب الآلي، والذي لا يتعدي الـ ١٢٠٠٠ ماكينة على مستوى الجمهورية، باعتباره عائقا آخر. انظر شيماء مصطفي. "تعرف على حدود السحب من ماكينات الصراف الآلي ATM في بنك مصر". اخبار اليوم. <https://bit.ly/2TlCyTm> .٢٠١٨ ،

[68] انظر ناجي عبد العزيز. "«الاستثمار» تعلن تفاصيل خريطة مصر الاستثمارية". المصري اليوم<https://bit.ly/3zl2Ntq> .٢٠١٨ ،>، و "عبد المنعم السيد يوضح مزايا الخريطة الاستثمارية للاقتصاد المصري". الدستور.<https://bit.ly/3w8RpyV> .٢٠٢٠ ،

[69] عبد العزيز. "«الاستثمار» تعلن تفاصيل ..."، ٢٠١٨.

[70] "إطلاق النسخة الثانية من خريطة مصر الاستثمارية". الوطن<https://bit.ly/3gcNPhB> .٢٠١٩ ،>، و عبد الرحمن فرحات وفاطمة نشات. ""خريطة مصر الاستثمارية".. الدولة تبدأ مرحلة جديدة من التنمية". الوطن. <https://bit.ly/3ixDZIJ> .٢٠١٩ ،

لعدم وجود حوافز ومزايا تفرض مناخًا جاذبًا للاستثمار.[71] فيما قال آخرون إن الخريطة في نسختيها "لم تقدم شيئا فعليًا وملموسًا على أرض الواقع".[72] وكذلك، أدى إصدار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة الصناعة لخريطة الاستثمار الثانية و خريطة الاستثمار الصناعي على الترتيب إلى تشتيت المستثمرين.[73]

التجارة الالكترونية

ونتيجة للزيادة التي شهدها الاقتصاد المصري في مجال التجارة عبر الإنترنت، بدءًا من عام ٢٠١٦، ازدادت الجهود الحكومية بشأن فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية. ففي أواخر عام ٢٠١٧، ظهر مشروع قانون "تنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية"، ليطرح إطارًا ضريبيًا للإعلان عن السلع والخدمات وبيعها عبر الإنترنت.[74] ويتضمن المشروع فرض ٤ أنواع من الضرائب على الشركات، من ضمنها ضريبة القيمة المضافة، وضريبتي الدخل والدمغة (بعد إدخال بعض التعديلات عليهما لإخضاع الشركات ذات النشاط الإلكتروني والإعلانات الإلكترونية على الترتيب للضريبة).[75] وحسب تصريحات رئيس مصلحة الضرائب السابق عبد العظيم حسين، عقدت جلسات عمل بين المصلحة وعدد من الشركات التي لها علاقة بالتجارة الإلكترونية (جوجل، يوتيوب) وبعض مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) لتحديد أفضل طرق تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية.[76]

وفي السياق نفسه، ذكر رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية أن حجم سوق التجارة الإلكترونية قد بلغ ٣.٦ مليون دولار وفقا لآخر إحصائية عام ٢٠١٨، حيث وصل ترتيب مصر هذا العام في مؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية إلى المركز ١١٣، قبل أن يتقدم ترتيب مصر عام ٢٠١٩ إلى المركز ١٠٧.[77] ويلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع عدد سكان مصر في بداية عام ٢٠١٩ إلى ٩٨.١ مليون نسمة[78] إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت في مصر كانت في حدود ٤٠% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك ما يجعل حجم التجارة الإلكترونية محصورًا في دوائر أو طبقات بعينها.[79]

---

[71] محمود عبده. "هل تلبي خريطة الاستثمار المصرية "الجديدة" طموح الأسواق؟". انديبيندنت عربية. ٢٠١٩، <https://bit.ly/3xcUbmL>.

[72] المصدر السابق.

[73] المصدر السابق.

[74] "إحالة تعديلات قانوني التجارة الإلكترونية وضريبة الدخل إلى مجلس الوزراء في الربع الأول من 2021". انتربريز، ٢٠٢٠، <https://cutt.ly/rnhSaad>. انظر أيضا مصطفى عيد. "ترتيب مصر والدول العربية بمؤشر التجارة الإلكترونية 2020 (جراف تفاعلي)". مصراوي. ٢٠٢١، <https://cutt.ly/fnhF6en>.

[75] "المالية تتجه لفرض 4 أنواع من الضرائب على التجارة عبر الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي". انتربريز. ٢٠١٩، <https://cutt.ly/TnhSmX7>.

[76] مصطفي عبده. "مصر تستعين بـ"صديق" لإخضاع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ضريبيا". إندبندنت عربية. ٢٠١٩، <https://bit.ly/3iWsCum>.

[77] إبراهيم الطيب. "«التموين»: حجم التجارة الإلكترونية الرسمية 80 مليار جنيه". المصري اليوم<https://bit.ly/3idF4Fo>. ٢٠٢١، <>، و "ترتيب مصر في مؤشر التجارة الإلكترونية (رتبة)". مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3wOfJpE>.

[78] حمدي عبد الرشيد. "الإحصاء: 98.1 مليون نسمة عدد سكان مصر بالداخل في بداية 2019". بوابة الأهرام. ٢٠١٩، <https://bit.ly/3ccNr0o>.

[79] هبة السيد. "كم مستخدم للإنترنت عن طريق الموبايل فى مصر؟.. اعرف العدد". اليوم السابع<https://bit.ly/3wW1tLK>. ٢٠١٩، <>. ويلاحظ أن عدد مستخدمي بطاقات الإئتمان في مصر، قد شهد تراجع كبير و وصل إلى ٣.١٥٨ مليون بطاقة في ٢٠١٩ بعد أن كان ٤.٣٦٦ مليون بطاقة في ٢٠١٨. انظر فاطمة إمام. "تراجع كبير فى أعداد بطاقات الائتمان خلال آخر 3 سنوات". المال. ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3cigDDc>.

ويتضح لنا مما سبق سعي الحكومة الجاد لإدماج الشركات العاملة في التجارة الإلكترونية داخل المنظومة الضريبية، بوصفها مصدرًا جديدًا للدخل، و ترسيخ قطاع التجارة الإلكتروني كسوق جديد أمام المستثمرين بعد تقنينه بشكل كامل. صحيح، أن استخدام التجارة الالكترونية ينحصر داخل دوائر صغيرة من المجتمع، وأن إضافة ضرائب على تلك الخدمة قد يؤدي إلى قلة استخدامها، إلا أننا نرى أن هذا غير وارد بالضرورة نتيجة أن هذه الدوائر تستهلك بالفعل أكثر من غيرها وأن مستوى دخلهم قادر على تحمل استخدامهم المستمر للخدمة حتى مع إضافة الضرائب الجديدة.

الخاتمة

كما سبق ونوهنا، فإن الغرض من هذا التقرير لم يكن تقديم صورة كاملة ومفصلة عن مجال الاستثمار في مصر ولكن تقديم ملاحظات سريعة لأهم النقاط والقرارات التي استوقفتنا قبل انتشار جائحة كوفيد-١٩ واستحواذها الطبيعي على أغلب الدراسات في الفترة الماضية. لذا، كانت رؤيتنا مقتصرة على تقديم ملخص سريع لمثل تلك القرارات، حتى لا تسقط تماما من دائرة الضوء والمتابعة والتحليل. ومع ذلك، لاحظنا أن النقاط التي استوقفتنا فتحت المجال أمامنا لطرح مزيد من التساؤلات حول علاقة القطاع الخاص الحقيقية بمسألة تحقيق تنمية ملموسة. فكما رأينا عبر جزئي التقرير، تكمن توجهات وأولويات القطاع الخاص في أرباحه لا في خلق تنمية ولا خلق مزيد من فرص العمل القادرة على رفع مستوى المعيشة للغالبية الكادحين. بالعكس، بتولد عن ترك مزيد من المساحة وحرية الحركة للقطاع الخاص مزيدًا من الأزمات الاجتماعية وتقلل من فرص الوصول إلى حلول حقيقية. وعلي المستوي الأكبر، فإن طبيعة استثمارات القطاع الخاص تؤكد عدم رغبته في الدخول في منافسة حقيقية مع البلدان الأخرى، واكتفائه بلعب دور الوسيط أو المصدر لسلع أولية أو ذات قيمة مضافة ضعيفة، وهو دور يكفل توليد أرباح ضخمة، لكن لا يؤدي إلى إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة، بل يخلق مزيد من التبعية. وبالتالي يؤخر إنطلاق أي محاولة تنموية حقيقية لفترات ممتدة.

البيبلوغرافيا

المصادر العربية

" .(٢٠٢٠) ...10 شركات تسعى للاستحواذ على حصص من محطات سيمنس.. الضرائب: الفاتورة الإلكترونية شرط للاستفادة من دعم الصادرات". ايكونومي بلس . <https://economyplusme.com/54549/>.

... (٢٠٢٠). "إحالة تعديلات قانوني التجارة الإلكترونية وضريبة الدخل إلى مجلس الوزراء في الربع الأول من 2021". انتربريز .<https://cutt.ly/rnhSaad>.

... (٢٠١٩). "إطلاق النسخة الثانية من خريطة مصر الاستثمارية". الوطن،<https://bit.ly/3gcNPhB> .

... (٢٠٢١). "استثمار الثقة.. أيمن سليمان لحابي: صندوق مصر السيادي يستهدف الإغلاق المالي لحزمة فرص خلال النصف الأول". حابي .<https://bit.ly/34yMkDU> .

... (٢٠٢٠). "البرلمان يصوت على تعديلات قانون صندوق مصر السيادي اليوم". انتربريز. <https://cutt.ly/onfZPHB >.

... (٢٠٢٠). "الحكومة تنفي بيع مقرات الوزارات القديمة لجهات أجنبية: ستنتقل لصندوق مصر السيادي". المصري اليوم .<https://bit.ly/3fDciN2> .

... (٢٠٢٠). "الحكومة تضم "العاصمة الإدارية" للقطاعات الأعلى استفادة من حوافز قانون الاستثمار". ايكونومي بلس.<https://bit.ly/3z3gQUl> .

... (٢٠١٩). "الحكومة والمركزي يطلقان مبادرة لدعم الصناعة بتمويل ١٠٠ مليار جنية". انتربريز. <https://bit.ly/35azFqW>.

... (٢٠٢٠). "الصندوق السيادي المصري يدرس طرح مبنى قسم الجمالية بنظام حق الانتفاع". المال . <https://bit.ly/3c3AKoA>.

... (٢٠١٩). "المالية تتجه لفرض 4 أنواع من الضرائب على التجارة عبر الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي". انتربريز .<https://cutt.ly/TnhSmX7> .

...(٢٠١٩). "أيمن سليمان: صندوق مصر السيادي يدرس 16 فرصة في المرحلة الحالية". حابي . <https://bit.ly/3yKzFf3>.

... (٢٠٢١). "برنامج الطروحات الحكومية يعود إلى الحياة". انتربريز .<https://bit.ly/3ctE5xb> .

... (٢٠٢٠)."ترتيب مصر في مؤشر التجارة الإلكترونية (رتبة)". مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. <https://bit.ly/3wOfJpE>.

... (٢٠٢٠). "تفاصيل موافقة النواب على مشروع تعديل قانون قطاع الأعمال العام". مصراوي. <https://bit.ly/3zblQoS>.

... (٢٠٢٠). "توفيق: استئناف برنامج الطروحات الحكومية نهاية مارس". ايكونومي بلس. <https://bit.ly/3aCA4TR>.

... (٢٠١٩). "جمال نجم: مبادرة المصانع المتعثرة تنتهي في يونيو القادم". حابي. <https://bit.ly/3gtnCuf>.

... (٢٠٢٠). "سليمان: صندوق مصر السيادي يستهدف الاستحواذ على أصول بـ 80 مليار جنيه". ايكونومي بلس.<https://bit.ly/3i5nun3> .

... (٢٠١٩)."صندوق مصر السيادي يعد المستثمرين بفرص "مغرية وحصرية". سكاي نيوز. <https://bit.ly/3uD3vP2>.

... (٢٠٢٠). "عبد المنعم السيد يوضح مزايا الخريطة الاستثمارية للاقتصاد المصري". الدستور. <https://bit.ly/3w8RpyV>.

... (٢٠٢٠). "عن صندوق مصر السيادي". صندوق مصر السيادي <https://tsfe.com/ar> .

... (٢٠١٨)."فوري تعلن تجاوز عدد مستخدميها 20 مليون مواطن". المال. ٢٠١٨، <https://bit.ly/3gd6ytC>.

... (٢٠١٧). "قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧: اللائحة التنفيذية-قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لعام ٢٠١٧". وزارة الاستثمار والتعاون الدولي .

... (٢٠١٩). "قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017". منشورات قانونية.<https://bit.ly/2SZpH95> .

... (٢٠١٩). "قانون رقم ٤١ لعام ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون ٧٢ لعام ٢٠١٧". الجريدة الرسمية، العدد ٣٠، مكرر د.

... (٢٠١٩). " قرار جمهوري بشأن تعديل قانون شركات قطاع الأعمال العام (نص كامل)". المصري اليوم.<https://bit.ly/3gnlW49> .

... (٢٠١٧). "قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لعام ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بقانون رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧". الجريدة الرسمية، ٤٣ (أ) أكتوبر.

... (٢٠١٨)). "قرار رقم ٢٦٩ لعام ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني". الوقائع المصرية، العدد ١٤٨، يوليو ٢.

... (٢٠١٨). "كيف تستخدم محفظة المحمول الإلكترونية فى سداد الفواتير والأقساط والشحن". المال. <https://bit.ly/358UK5d> .

... (٢٠١٨). "ملخص أهداف التعديلات المقترحة على قانون «قطاع الأعمال". المال . <https://bit.ly/3zrTFUb>.

... (٢٠٢٠). "منها مجمع التحرير ومقرا الحزب الوطني والداخلية.. قرار جمهوري بنقل عدة أصول للصندوق السيادي". ايكونومي بلس .<https://economyplusme.com/46648/> .

..... (٢٠١٩). "وزيرة الاستثمار: إنشاء 12 منطقة استثمارية جديدة تسأهم في توفير نصف مليون فرصة عمل". الشروق .<https://bit.ly/3gtagOs> ..

ابراهيم، صالح (٢٠١٩). "كل ما تريد معرفته عن مبادرة المركزي لدعم الصناعة المصرية". الوطن . <https://bit.ly/3ixagzC>.

السيد ، هبة (٢٠١٩). "كم مستخدم للإنترنت عن طريق الموبايل فى مصر؟.. اعرف العدد". اليوم السابع . <https://bit.ly/3wW1tLK>.

الصديق ، محمد (٢٠١٩)."المركزي يكشف تفاصيل ٣ مبادرات لدعم الاقتصاد ...١٠٠ مليار جنية ل ٩٦ ألف مصنع و٥٠ مليار للتمويل العقاري". الأهرام .<https://bit.ly/3g9rmSw> .

الطيب، إبراهيم (٢٠٢٠). "«التموين»: حجم التجارة الإلكترونية الرسمية 80 مليار جنيه". المصري اليوم، ٢٠٢١. <https://bit.ly/3idF4Fo>..

أمين، اسماء (٢٠٢١). "س وج..كل ما تريد معرفته عن صندوق مصر السيادي". اليوم السابع . <https://bit.ly/3uGDKgN>

إمام ، فاطمة (٢٠٢٠). "تراجع كبير فى أعداد بطاقات الائتمان خلال آخر 3 سنوات". المال .. <https://bit.ly/3cigDDc>.

بدر، سيد (٢٠١٩). "البنك المركزي ينشر تفاصيل مبادرة دعم قطاع الصناعة (مستند)". المال . <https://bit.ly/3pDPEao>.

جاد، محمد (٢٠١٩). ملاك مصر الجدد: قصة صعود الرأسمالية المصرية. (القاهرة: دار المرايا).

حسام ،هبة (٢٠١٧). "س و ج.. كل ما تريد معرفته عن المجلس القومى للمدفوعات برئاسة السيسي". اليوم السابع.<https://bit.ly/3pODM5B> .

حمدي، صفية (٢٠١٩). "الصندوق السيادي «ثراء» يوقع اتفاقيتين لاستغلال أصول قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار". المال.<https://bit.ly/3i642GI > .

حمدي، صفية (٢٠٢٠). "منها المحافظات الحدودية والقناة والصعيد.. الحكومة تحدد المناطق الأكثر احتياجا للتنمية". المال .<https://bit.ly/3chLyPJ> .

ربيع، رانيا (٢٠٢٠). "الحكومة: صندوق مصر السيادي لا يستهدف خصخصة أصول الدولة". الشروق .<https://bit.ly/3fGau5I>.

رضوان ،حسن (٢٠١٩). "لصالح العاملين.. قرار جمهوري لـ تعديل قانون شركات قطاع الأعمال العام.. برلمانيون: يعمل على علاج الشركات الخاسرة وتحويلها إلى رابحة .. ويقدم تحفيزات تصب في مصلحة العامل". صدى البلد .<https://bit.ly/3wcsFWs> .

رمضان، فاطمة (٢٠١٧). "التقاضي الاستراتيجي: العمال وخصخصة القطاع العام بين السياسة والقانون" في عمرو عادلي وفاطمة رمضان. صعود وأفول الحركة العمالية المصرية: العمال والسياسة والدولة في مصر ٢٠٠٦-٢٠١٦. (القاهرة: دار المرايا)

صبح، عبد اللطيف (٢٠١٨). "ننشر النص الكامل لقانون إنشاء "صندوق مصر" السيادى بعد تصديق الرئيس عليه". اليوم السابع .< https://bit.ly/3fVKOAY> ..

صبيح، محمد (٢٠١٩). "أبرزها حساب بنكى لكل مواطن.. 3 خطوات من الدولة لتقليل التعامل بالكاش". صدى البلد .<https://bit.ly/3vdOWIA> .

عاشور، احمد (٢٠٢٠). "الصندوق السيادي» و«هيئة الاستثمار».. هل اختلطت الأدوار.. رجال الأعمال يتساءلون". المال .<https://bit.ly/2RUfgng> .

عاشور، احمد (٢٠١٩). "تقييم أرض المعارض بـ15 مليار جنيه واستغلالها في إسقاط ديون السكة الحديد". المال .<https://bit.ly/3x0YCRA> .

عاشور،احمد (٢٠٢٠). "هشام توفيق: تعديل قانون الأعمال العام سيجعلنا أقرب ما يكون للقطاع الخاص". المال.<https://bit.ly/3iuxZk9> .

عبد العزيز، ناجي (٢٠١٨). "«الاستثمار» تعلن تفاصيل خريطة مصر الاستثمارية". المصري اليوم. <https://bit.ly/3zl2Ntq>

عبد الرشيد ، حمدي (٢٠١٩). "الإحصاء: 98.1 مليون نسمة عدد سكان مصر بالداخل في بداية 2019". بوابة الأهرام.<https://bit.ly/3ccNr0o> .

عبده ,محمود (٢٠١٩). "هل تلبي خريطة الاستثمار المصرية "الجديدة" طموح الأسواق؟". انديبيندنت عربية .<https://bit.ly/3xcUbmL> .

عبده، مصطفي (٢٠١٩). "مصر تستعين بـ"صديق" لإخضاع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ضريبيا". إندبندنت عربية .<https://bit.ly/3iWsCum> .

علي ،احمد (٢٠١٩). "طلب إحاطة لرئيس الوزراء بشأن ضوابط الديون بين الحكومة وبنك الاستثمار". مصراوي .<https://bit.ly/3x6wT1R> .

عمر ,شريف (٢٠١٩). "الصندوق السيادي ثراء يترقب انتقال ملكية أرض المعارض لطرحها للقطاع الخاص". المال.<https://bit.ly/2RZr33p> .

عيد ، مصطفى (٢٠١٩). "بعد تسارع خطوات تفعيله.. كل ما تريد معرفته عن صندوق مصر السيادي". مصراوي .<https://bit.ly/2RXt2FA> .

عيد ، مصطفى (٢٠٢١). "ترتيب مصر والدول العربية بمؤشر التجارة الإلكترونية 2020 (جراف تفاعلي)". مصراوي .<https://cutt.ly/fnhF6en> .،

فرحات، عبد الرحمن ونشات ,فاطمة (٢٠١٩). ""خريطة مصر الاستثمارية".. الدولة تبدأ مرحلة جديدة من التنمية". الوطن.<https://bit.ly/3ixDZlJ> .

مصطفي، شيماء (٢٠١٨). "تعرف على حدود السحب من ماكينات الصراف الآلي ATM في بنك مصر". اخبار اليوم .<https://bit.ly/2TlCyTm> .

نشأت، فاطمة (٢٠١٩). "5 تحديات أمام الشمول المإلى فى مصر.. وقيادات البنوك: نعمل بخطط منضبطة للتيسير على العملاء". الوطن.<https://bit.ly/3zl52gz> .

المصادر الأجنبية

... (2017). "Egypt's New Investment Law: Opening Egypt for Business". *American Chamber of Commerce in Egypt*. <https://www.amcham.org.eg/eginvlaw.asp>.

.... (2019). "ISDS in numbers: impacts of investment arbitration against African states". *TNI*.

... (forthcoming). "Productivity and compensation in Egypt: A new Karl Marx ratio". *Social Justice Platform*.

... (2016). "UNCTAD expert meeting on taking stock of IIA reform- Geneva 16 March 2016- Egypt". *UNCTAD*. <https://bit.ly/3wA2WHr>.

Harvey, David (2009).. "The new imperialism: accumulation by dispossession". *The Socialist Register*.

Sherif, Nourhan; Khalil, Heba and Zayed, Hatem(2015). "Above the state: multinational corporations in Egypt". *ECESR*.